

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0.a. الهدف

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

0.b. الغاية

الغاية ١٦-٣: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة

0.c. المؤشر

المؤشر ١٦-٣-٢: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء

0.d. السلسلة

VC_PRS_UNSENT - المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء [16.3.2]

0.e. تحديث البيانات الوصفية

31 كانون الثاني/يناير 2416

0.f. المؤشرات ذات الصلة

وترتبط العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى بالوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة الجنائية:

المؤشر 16.3.1 بشأن الإبلاغ عن تجارب العنف إلى السلطات؛

المؤشر 16.3.3 بشأن الوصول إلى آلية لتسوية النزاعات

0.g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

مجموع عدد الأشخاص المحتجزين غير المحكوم عليهم، كنسبة مئوية من مجموع عدد الأشخاص المحتجزين، في تاريخ محدد.

المفاهيم:

يشير مصطلح "الأشخاص المحتجزون" إلى الأشخاص المحتجزين في السجون أو المؤسسات العقابية أو المؤسسات الإصلاحية في يوم محدد ويجب أن يستبعد السجناء غير المجرمين المحتجزين لأغراض إدارية، على سبيل المثال، الأشخاص المحتجزون على ذمة التحقيق في وضعهم كمهاجرين أو المواطنين الأجانب الذين ليس لديهم تصريح الحق القانوني في البقاء. كما ينبغي استبعاد الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية والأشخاص الخاضعين لأشكال أخرى من العقوبات أو الإشراف، مثل المراقبة الإلكترونية أو المراقبة المجتمعية، من نزلاء السجون (الأشخاص المحتجزون في السجن).

يشير مصطلح "المحكوم عليهم" إلى الأشخاص المحتجزين في السجون أو المؤسسات العقابية أو المؤسسات الإصلاحية بعد صدور قرار ابتدائي أو قرار نهائي في قضيتهم من قبل سلطة مختصة. ويشمل ذلك السجناء المحكوم عليهم بقرار نهائي والأشخاص المحتجزين الذين ينتظرون نتيجة الاستئناف فيما يتعلق بالحكم أو العقوبة أو الذين هم ضمن الحدود القانونية للاستئناف. الأشخاص المحتجزون الذين حكم عليهم بالسجن لارتكابهم جريمة واحدة ولكنهم ما زالوا قيد المحاكمة ولم يُحكم عليهم في جريمة أخرى يجب أن يُحسبوا كأشخاص محكوم عليهم محتجزين. علاوة على ذلك، ولأغراض المقارنة على المستوى الدولي، يجب أيضاً معاملة الأشخاص المحتجزين الذين أدينوا بارتكاب جريمة (في قرار ابتدائي) ولكنهم لم يتلقوا حكماً بعد على أنهم "محكوم عليهم"، حتى لو كانت التعريفات الوطنية للمحتجزين المحكوم عليهم مذكورة أصيق.

يشير مصطلح "غير محكوم عليهم" إلى الأشخاص المحتجزين في السجون أو المؤسسات العقابية أو المؤسسات الإصلاحية الذين لم تتم محاكمتهم أو ينتظرون المحاكمة أو ينتظرون قراراً ابتدائياً بشأن قضيتهم من سلطة مختصة بشأن إدانتهم أو تبرئتهم. وينبغي أن يشمل ذلك الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة وأثناءها. ويجب استبعاد المحكوم عليهم المحتجزين في انتظار نتيجة الاستئناف فيما يتعلق بالحكم أو العقوبة أو الذين هم ضمن الحدود القانونية للاستئناف الحكم الصادر بحقهم.

B.2. وحدة القياس

نسبة مئوية (%)

C.2. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع البيانات عن السجون مباشرة من سلطات السجون الوطنية من خلال جمع البيانات السنوية حول الجريمة والعدالة الجنائية (مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة، UN-CTS). بالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع بيانات عن السجون من الأجهزة الإحصائية الوطنية من خلال عملية التحقق السنوية من صحة أهداف التنمية المستدامة قبل النشر. علاوة على ذلك، يتم تعزيز بيانات السجون من خلال استشارة البيانات الوطنية التي تجمعها مبادرات بحثية مستقلة (مثل موجز السجون العالمي) أو مصادر غير حكومية. يتم الحصول على البيانات السكانية من التوقعات السكانية في العالم، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

B.3. طريقة جمع البيانات

هناك نظام موحد لجمع البيانات السنوية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية (المسح الخاص باتجاهات الجريمة UN-CTS) الذي يمثل القاعدة للبيانات الخاصة بجرائم القتل. ويعتمد جمع بيانات المسح الخاص باتجاهات الجريمة بشكل كبير على شبكة جهات التنسيق الوطنية، وهي عبارة عن مؤسسات أو فعاليات معيّنة من قبل الدول ولديها القدرة الفنية والدور لإنتاج بيانات حول الجريمة والعدالة الجنائية (حوالي 200 جهة تنسيق معيّنة من أكثر من 140 دولة/إقليم بدءاً من عام 2022). وبالإضافة إلى ذلك، تُستكمل هذه البيانات للبلدان ذات القيم الناقصة مع البيانات الرسمية التي يجمعها معهد بحوث السياسات الجنائية (موجز السجون العالمي)، التي تجمع البيانات مباشرة من إدارات السجون الوطنية أو من مواقع وزارات العدل أو غيرها من الوكالات الرسمية. وللمزيد من عمليات الإبلاغ لأهداف التنمية المستدامة سيتم إرسال بيانات إلى البلدان للتشاور قبل النشر.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

الربع الثالث والرابع من عام n

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

الربع الثاني من عام $n+1$ (بيانات العام $n-1$). على سبيل المثال، يتم جمع البيانات لعام 2023 في الربع الثالث إلى الرابع من عام 2024 ويتم إصدارها في الربع الثاني من عام 2025.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

سلطة السجون الوطنية، من خلال جهة التنسيق التابعة لمسح الأمم المتحدة الخاص باتجاهات الجريمة.

F.3. الجهات الممّعة للبيانات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC

على المستوى الدولي، يتم جمع البيانات المتعلقة بالسجون ونشرها بشكل روتيني من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من خلال الدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة. ويتعاون المكتب مع المنظمات الإقليمية في جمع ونشر بيانات جرائم القتل، على التوالي مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في أوروبا ومع منظمة الدول الأمريكية في الأمريكتين. في حالة فقدان البيانات، يأخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاعتبار البيانات الوطنية التي تم جمعها بواسطة ملخص السجون العالمية ومصادر وطنية أخرى.

G.3. التفويض المؤسسي

تم تقديم الدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة (UN-CTS) من خلال قرار الجمعية العامة A/RES/3021(XXVII) في عام 1972. وقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 48/1984 بتاريخ 25 أيار/مايو 1984، طلب من الأمين العام صيانة وتطوير قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة من خلال الاستمرار في إجراء دراسات استقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

4. اعتبارات منهجية أخرى

A.4. الأساس المنطقي

يشير هذا المؤشر إلى الاحترام العام لمبدأ عدم إبقاء الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة رهن الاحتجاز من دون مبرر. وهذا، بدوره، يقوم على جوانب من الحق في افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته. من منظور إنمائي، فإن الاستخدام الواسع النطاق للاحتجاز قبل إصدار الحكم عندما لا يكون ضروريًا لأسباب مثل منع الفرار، وحماية الضحايا أو الشهود، أو منع ارتكاب جرائم أخرى، من شأنه أن يشوّث موارد نظام العدالة الجنائية، وأن يفرض أعباء مالية وبطالة على المتهم وعائلته. ويمكن لقياس المدى النسبي الذي يستخدم فيه الاحتجاز قبل صدور الحكم أن يوفر الأدلة لمساعدة البلدان في خفض هذه الأعباء وضمان استخدامها المتناسب.

B.4. التعليقات والقيود

تتعلق الغاية بالمفاهيم المتعددة الأبعاد لسيادة القانون والوصول إلى العدالة، وهناك حاجة إلى مؤشرين على الأقل لتغطية العناصر الرئيسية للوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة. يغطي المؤشر المقترح ١٦-٣ كفاءة نظام العدالة.

علاوة على ذلك، ليس من السهل تحديد هدف ملموس للمؤشر 16.3.2. وذلك لأن الاحتجاز قبل صدور الحكم هو جزء أساسي من عملية العدالة الجنائية وأن النسبة المنخفضة جدًا من المحتجزين غير المحكوم عليهم (على سبيل المثال تقترب من الصفر) لا تعكس بالضرورة عملية عدالة جنائية عادلة ويمكن الوصول إليها.

C.4. طريقة الاحتساب

يتم حساب المؤشر على أنه مجموع عدد الأشخاص المحتجزين غير المحكوم عليهم مقسومًا على مجموع عدد الأشخاص المحتجزين في تاريخ محدد، تضرب النتيجة ب 100 .

بالنسبة للنسبة المئوية حسب الجنس، ينبغي تقسيم عدد الأشخاص المحتجزين من هذا الجنس على عدد الأشخاص المحتجزين من نفس الجنس.

4.D. التحقق

بعد تقديم الدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة UN-CTS، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتحقق من الاتساق والتماسك مع مصادر البيانات الأخرى. تقوم الدول الأعضاء التي هي أيضًا جزء من الاتحاد الأوروبي أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أو الدول المرشحة أو المحتملة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بإرسال ردودها إلى UN-CTS إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي للتحقق من صحتها. وتقوم منظمة الدول الأمريكية أيضًا بمراجعة ردود الدول الأعضاء فيها. تتم إضافة جميع البيانات المقدمة من الدول الأعضاء عبر وسائل أخرى أو المأخوذة من مصادر أخرى إلى مجموعة البيانات بعد المراجعة والتحقق من صحتها من قبل الدول الأعضاء.

4.E. التعديلات

لا ينطبق.

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

• على مستوى البلد

إذا كانت القيم الخاصة بفترة معينة وبلد معين ناقصة، فيتم ترك القيم الناقصة فارغة.

• على المستويين الإقليمي والعالمي

الرجاء الاطلاع على انظر القسم 4.g. التجمعات الإقليمية لمزيد من المعلومات.

4.G. المجاميع الإقليمية

تهدف الأساليب المستخدمة لتقدير عدد الأشخاص المحتجزين، الإجمالي، حسب الجنس، والمحكوم عليهم وغير المحكوم عليهم، على المستوى العالمي والإقليمي إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للبيانات المتاحة. بالنسبة لكل إجمالي إقليمي، يجب أن يتوافق عدد الأشخاص المحتجزين مع مجموع جميع البيانات الوطنية الخاصة بهم في المنطقة، في كل عام. ومع ذلك، بالنسبة للعديد من البلدان، لا تتوفر بيانات عن الأشخاص المحتجزين، أو أن البيانات متاحة فقط لبضع سنوات. ونتيجة لذلك، فإن عينة البلدان التي لديها بيانات متاحة تختلف من سنة إلى أخرى. وإذا تركت هذه المسألة دون معالجة، فإنها ستؤدي إلى تناقضات، حيث سيتم استخلاص المجاميع الإقليمية من مجموعة مختلفة من البلدان كل عام. يتم إجراء عمليات احتساب إجمالي الأشخاص المحتجزين على أساس المعدل على مستوى الدولة الإجمالي للأشخاص المحتجزين لكل 100.000 نسمة. إذا كان لدى بلد ما نقطة بيانات واحدة متاحة فقط منذ عام 2000، فسيتم تعيين جميع القيم المفقودة على قدم المساواة مع نقطة البيانات الوحيدة المتاحة هذه. وبالتالي فإن هذا النهج يأخذ في الاعتبار النمو السكاني بمرور الوقت ولا يعني أن السلسلة ثابتة بالقيمة المطلقة.

إذا كان لدى بلد ما نقطتان إلى ثماني نقاط بيانات متاحة، فسيتم تقدير القيم المفقودة بين نقطتي بيانات عن طريق الاستيفاء الخطي، وإذا كانت هناك قيم مفقودة تكون مؤقتًا قبل (أو بعد) أقدم نقطة بيانات متاحة (أو أحدث)، فإن القيم في بداية (أو نهاية) السلسلة يتم ملؤها بأقدم (أو أحدث) نقطة بيانات متاحة. إذا كان لدى بلد ما أكثر من ثماني نقاط بيانات متاحة في السلسلة الزمنية المعنية، فسيتم تقدير القيم المفقودة بين نقطتي بيانات عن طريق استكمال داخلي خطي، وإذا كانت هناك قيم مفقودة تكون مؤقتًا قبل (أو بعد) أقدم (أو أحدث) متاحة نقطة البيانات، يتم احتساب القيم في نهاية السلسلة الزمنية باستخدام نهج تسوية أسية (لمزيد من المعلومات، راجع https://afit-r.github.io/ts_exp_smoothing).¹

وبمجرد حساب السلسلة على المستوى الوطني، يتم تجميعها على المستوى الإقليمي. يتم حساب التعداد الإقليمي للأشخاص المحتجزين لكل عام عن طريق ضرب متوسط المعدل الإقليمي لكل 100.000 من السكان مع إجمالي عدد سكان المنطقة المعنية (مقسومًا على 100.000).² المناطق هي تلك الموجودة في "الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي" التابعة للأمم المتحدة. يتم تضمين كل بلد أو منطقة في منطقة واحدة فقط. وأخيراً، يتم تجميع التقديرات الإقليمية لحساب العدد العالمي للأشخاص المحتجزين.

¹ تتبع نسب السلاسل المصنفة (مثل النساء المحتجزات أو المحتجزين غير المحكوم عليهم) نفس النهج الخاص بإجمالي الأشخاص المحتجزين، باستثناء أن الافتراضات تتم على أساس نسبة التصنيف إلى إجمالي عدد الأشخاص المحتجزين، وليس المعدل لكل 100.000 نسمة.

² بالنسبة للبلدان التي ليس لديها أي نقاط بيانات منذ عام 2000، فهذا يعني أنه يتم تطبيق المعدل الإقليمي.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

يوفر التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS) إطاراً شاملاً لإنتاج إحصاءات عن الجريمة والعدالة الجنائية. الوحدة الأساسية لتصنيفها هي الفعل أو الحدث الذي يشكل جريمة جنائية ويستند وصف الأفعال الإجرامية إلى السلوكيات وليس على الأحكام القانونية. يعد التصنيف الدولي للجريمة والعدالة الجنائية أداة لفهم نطاق الجريمة ودوافعها، ولكن يمكن استخدامه أيضاً لتحسين جودة البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية على المستوى الوطني ودعم الجهود الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة في مجالات الأمن العام والسلامة العامة والاتجار بالبشر والفساد والوصول إلى العدالة. تتوافق الدراسة الاستقصائية UN-CTS تماماً مع مفاهيم وفئات وتعريفات ICCS ويستجيب لاحتياجات البيانات على المستوى الوطني والدولي، بما في ذلك البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في العديد من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مجالات الجريمة، العنف والعدالة وسيادة القانون في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

4.I. إدارة الجودة

انظر القسم D.4. التحقق.

4.J. ضمان الجودة

انظر القسم D.4. التحقق.

4.K. تقييم الجودة

انظر القسم D.4. التحقق.

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

تتوفر بيانات عن إجمالي المعتقلين غير المحكوم عليهم وإجمالي المحتجزين من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة لحوالي 110 دولة / إقليم (2022). ويمكن أن تتحسن التغطية الوطنية إذا أدرجت مصادر أخرى (المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية) (تتوفر بيانات عن 80 بلداً/إقليماً إضافياً، ليصل المجموع للفترة 2010-2021 إلى أكثر من 190 بلداً/إقليماً).

التسلسل الزمني:

2003 إلى يومنا هذا

التفصيل:

التفصيل الموصى به لهذا المؤشر هو:

- الحالة العمرية (الأحداث/البالغون) والجنس (ذكور/إناث)
- مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة من دون حكم (على سبيل المثال، أقل من 6 أشهر، 6-12 شهراً، أكثر من سنة واحدة)

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

قد توجد اختلافات بين أعداد المحتجزين المحكوم عليهم وغير المحكوم عليهم الصادرة عن الدولة والمبلغ عنها دولياً، حيث قد تشير البيانات الوطنية إلى التعريف الوطني بينما تهدف البيانات التي أبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الامتثال للتعريف الوارد في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة.

علاوة على ذلك، قد تكون هناك بعض التناقضات بين العدد المبلغ عنه لمجموع نزلاء السجون والتصنيفات المختلفة (مثل التصنيف حسب الجنس) والتي غالبًا ما تكون متاحة فقط لنزلاء السجون البالغين. غالبًا ما يتم جمع احتجاز البالغين والأحداث من قبل سلطات منفصلة.

7. المراجع والوثائق

الروابط:

www.unodc.org

المراجع:

ترد التعاريف والبيانات الوصفية الأخرى في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة (UN-CTS) والتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية والتوجيهات المتعلقة بشأن جمع المعلومات عن الأشخاص المحتجزين، وكذلك تتوفر أمثلة عن جمع البيانات، في دليل الأمم المتحدة لتطوير إحصاءات نظام العدالة الجنائية (ST/ESA/STAT/SER.F/89)، وكذلك (بالنسبة للأطفال)، في دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / اليونيسف لقياس مؤشرات القضاء المختص بالأحداث.